الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة
Forests and rural development

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الأربعاء 26 أوت 2026 13:09

المدير العام للغابات يشارك بمنغوليا في الدورة ال17 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

الجزائر - شارك المدير العام للغابات, جمال طواهرية, في الفترة من 24 إلى 26 أغسطس في أشغال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر, المنعقدة بأولان باتور(منغوليا), حسب ما أفاد به, اليوم الأربعاء, بيان للمديرية العامة للغابات.

وخلال الجلسة رفيعة المستوى, وبحضور ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية, ألقى السيد طواهرية كلمة حول موضوع "آليات تمويل مبتكرة من أجل أراض صحية وقادرة على الصمود في وجه الجفاف ."

وأشار المدير العام للغابات إلى أن "الجزائر جعلت من الاستثمار في الأراضي والموارد المائية أولوية وطنية راسخة", منوها في هذا السياق بمشروع "السد الأخضر", الذي أعاد رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, بعثه بأبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية, والذي يعد "نموذجا يحتذى به في تعبئة الموارد المالية لاستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر."

وأكد السيد طواهرية أن ملف تمويل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عبر العالم ينبغي أن يعامل "كأولوية في ظل الفجوة التمويلية العالمية", مشددا على تطوير آليات تمويل "أكثر كفاءة ومرونة بما يخدم أهداف الإتفاقية."

للإشارة, تعد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري, ممثلة في المديرية العامة للغابات, نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الجزائر .

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 03

المدير العام للغابات، طواهرية

الاستثمار في الأراضي والموارد المائية أولوية وطنية

أكد المدير العام للغابات جمال طواهرية، أن "الجزائر جعلت من الاستثمار في الأراضي والموارد المائية أولوية وطنية راسخة"، منوها في هذا السياق بمشروع "السد الأخضر"، الذي أعاد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بعثه بأبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية.

وشارك جمال طواهرية، في الفترة من 24 إلى 26 أوت، في أشغال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المنعقدة بأولان باتوربمنغوليا، حسب ما أفاد به، أمس، بيان للمديرية العامة للغابات.

وخلال الجلسة رفيعة المستوى، وبحضور ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، ألقى طواهرية كلمة حول موضوع "آليات تمويل مبتكرة من أجل أراض صحية وقادرة على الصمود في وجه الجفاف".

وأشار المدير العام للغابات إلى أن "الجزائر جعلت من الاستثمار في الأراضي والموارد المائية أولوية وطنية راسخة"، منوها في هذا السياق بمشروع "السد الأخضر"، الذي أعاد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بعثه بأبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية، والذي يعد "نموذجا يحتذى به في تعبئة الموارد المالية لاستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر". وأكد طواهرية أن ملف تمويل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عبر العالم ينبغي أن يعامل "كأولوية في ظل الفجوة التمويلية العالمية"، مشددا على تطوير آليات تمويل "أكثر كفاءة ومرونة بما يخدم أهداف الاتفاقية". للإشارة، تعد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ممثلة في المديرية العامة للغابات، نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الجزائر. **إيمان.د**

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة
الصفحة : 05

من 24 إلى 26 أوت

طواهرية يشارك في مؤتمر مكافحة التصحر بمنغوليا

شارك المدير العام للغابات، جمال طواهرية، في الفترة من 24 إلى 26 أوت في أشغال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المنعقدة بأولان باتور(منغوليا). أوضح بيان للمديرية العامة للغابات، أمس الأربعاء، أنه خلال الجلسة رفيعة المستوى، وبحضور ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، ألقى طواهرية كلمة حول موضوع "آليات تمويل مبتكرة من أجل أراض صحية وقادرة على الصمود في وجه الجفاف".

وأشار المدير العام للغابات إلى أن "الجزائر جعلت من الاستثمار في الأراضي والموارد المائية أولوية وطنية راسخة"، منوها في هذا السياق بمشروع "السد الأخضر"، الذي أعاد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بعثه بأبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية، والذي يعد "نموذجا يحتذى به في تعبئة الموارد المالية لاستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر".

وأكد طواهرية أن ملف تمويل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عبر العالم ينبغي أن يعامل "كأولوية في ظل الفجوة التمويلية العالمية"، مشددا على تطوير آليات تمويل "أكثر كفاءة ومرونة بما يخدم أهداف الاتفاقية".

للإشارة، تعد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ممثلة في المديرية العامة للغابات، نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الجزائر.

الفجر www.al-fadjr.com
يومية وطنية اخبارية
الصفحة: 04

شارك بمنغوليا في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

طواهرية: الجزائر جعلت من الاستثمار في الأراضي والموارد المائية أولوية

■ شارك المدير العام للغابات، جمال طواهرية، في الفترة من 24 إلى 26 أوت في أشغال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المنعقدة بأولان باتور(منغوليا)، حسب ما أفاد به، أمس، بيان للمديرية العامة للغابات.

وخلال الجلسة رفيعة المستوى، وبحضور ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، ألقى طواهرية كلمة حول موضوع "آليات تمويل مبتكرة من أجل أراض صحية وقادرة على الصمود في وجه الجفاف".

وأشار المدير العام للغابات إلى أن "الجزائر جعلت من الاستثمار في الأراضي والموارد المائية أولوية وطنية راسخة"، منوها في هذا السياق بمشروع "السد الأخضر"، الذي أعاد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بعثه بأبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية، والذي يعد "نموذجا يحتذى به في تعبئة الموارد المالية لاستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر".

وأكد السيد طواهرية أن ملف تمويل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عبر العالم ينبغي أن يعامل "كأولوية في ظل الفجوة التمويلية العالمية"، مشيدا على تطوير آليات تمويل "أكثر كفاءة ومرونة بما يخدم أهداف الاتفاقية".

للإشارة، تعد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ممثلة في المديرية العامة للغابات، نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الجزائر.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 04

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بمنغوليا.. طواهرية:

الجزائر تعتبر الاستثمار في الأراضي والموارد المائية أولوية وطنية

■ الرئيس تبون أعاد بعث مشروع السد الأخضر بأبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية
■ تطوير آليات تمويل أكثر كفاءة ومرونة خدمة لأهداف الإتفاقية الأممية لمكافحة التصحر

شارك المدير العام للغابات، جمال طواهرية، في الفترة من 24 إلى 26 أوت الجاري، في أشغال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المنعقدة بأولان باتور بمنغوليا، حسب ما أفاد به أمس، بيان للمديرية العامة للغابات.

ي. س

أشار البيان إلى أن طواهرية، ألقى خلال الجلسة رفيعة المستوى التي نظمت في إطار الدورة، بحضور ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، كلمة حول موضوع "آليات تمويل مبتكرة من أجل أراض صحية وقادرة على الصمود في وجه الجفاف"، أبرز من خلالها الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل مكافحة ظاهرة التصحر. في هذا الصدد قال المدير العام للغابات "إن الجزائر جعلت من الاستثمار في الأراضي والموارد المائية أولوية وطنية راسخة"، منوها في هذا السياق بمشروع السد الأخضر الذي أعاد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بعثه بأبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية، حيث أشار إلى أن هذا المشروع "يعد نموذجا يحتذى به في تعبئة الموارد المالية لاستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر". كما أكد طواهرية، أن ملف تمويل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عبر العالم، ينبغي أن يعامل كأولوية في ظل الفجوة التمويلية العالمية، مشددا على تطوير آليات تمويل أكثر كفاءة ومرونة بما يخدم أهداف الإتفاقية.

للإشارة، تعد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ممثلة في المديرية العامة للغابات، نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الجزائر.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

الشروع في تعويض الفلاحين المتضررين من الحرائق

شرع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، في تعويض الفلاحين المؤمنين المتضررين من موجة الحرائق التي عرفتها العديد من ولايات الوطن خلال الأسابيع الأخيرة، بعد استكمال الإجراءات الإدارية وعملية التقييم الميداني وإعداد التقارير النّهائية، وكذا استلام محاضر مصالح الأمن أو الحماية المدنية وهذا عشية انطلاق الموسم الفلاحي الجديد 2026-2027، للتخفيف من آثار هذه الحرائق.

زين الدين زديقة

تسلّم الفلاحون المتضرّرون من حرائق المحاصيل الزراعية على خلفية موجة الحرائق الأخيرة التي شهدتها العديد من ولايات الوطن، صكوك التعويض من الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي التي يتبعون لها، حيث يخص الأمر، حسب المعلومات التي تحصلنا عليها، بملفات الفلاحين التي استكملت الإجراءات الإدارية والتحقيق الميداني وسلمت المصالح الأمنية أو مصالح الحماية المدنية المحاضر المتعلقة بها، في انتظار استكمال باقي الملفات ومرافقة المتضررين.

وحسب ذات المصادر، تختلف قيمة التعويضات المالية التي يستفيد منها الفلاحون المؤمّنون المتضرّرون من حرائق المحاصيل الزراعية، حسب الأضرار التي تتم معاينتها من طرف الخبراء المعتمدين للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالولايات في الميدان.

ومن بين الولايات التي تم الشروع فيها في عملية تعويض فلاحيها سطيف، قالمة وميلة، حيث تتم عملية التعويض عقب تقديم الفلاح المؤمّن تصريحا بالحريق لدى مكاتب الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالولايات، ليقوم المكتب بتكليف خبرائه المعتمدين بالتنقل إلى مكان الحريق لتقييم الأضرار ومعاينة الخسائر ومن ثم إعداد التقارير النهائية، كما يتم تبليغ مصالح الأمن في حال وجود شكوك حول هذا الحريق، وتكون محاضر هذه الأخيرة أساسية في دراسة ملفات الفلاحين المعنيين.

وتتدرج عمليات التعويض في إطار التزامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بمرافقة الفلاحين والوقوف إلى جانبهم في مواجهة المخاطر التي تهدد محاصيلهم.

وتتزامن عملية تعويض الفلاحين المؤمّنين سالفة الذكر، مع انطلاق عملية تسليم مقررات التعويض للمواطنين المتضررين من الحرائق التي شهدتها عدة ولايات خلال شهر جويلية المنصرم، وهذا تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القاضية باستكمال عملية التعويض هذه قبل تاريخ 31 أوت 2026.

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان
26أغسطس، 2026

وزير الداخلية يعلن تسجيل 12 وفاة في حرائق الغابات

بقلم:يونس بن عمار

وزير الداخلية يعلن تسجيل 12 وفاة في الحرائق

كشف وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السعيد سعيود، اليوم الأربعاء عن تسجيل وفاة 12 شخصا جراء الحرائق التي مست بعض ولايات الوطن.

وقال السعيد سعيود, في تصريحات إعلامية أن 5 وفيات سجلت بولاية جيجل و 4 بولاية بجاية في جين تم تسجيل 3 وفيات بولاية تيزي وزو

سجلت مصالح الحماية المدنية، إلى غاية الساعة الثامنة مساءً، اندلاع 159 حريقا للغطاء النباتي عبر عدد من ولايات الوطن، تم إخماد 90 حريقًا منها، فيما لا تزال عمليات التدخل متواصلة للسيطرة على 69 حريقًا.

وتصدرت ولاية بجاية قائمة الحرائق المتواصلة بـ18 حريقًا، تلتها سكيكدة بـ13 حريقًا، ثم تيزي وزو بـ12 حريقًا، فيما سجلت جيجل 7 حرائق، والطارف 5 حرائق، وميلة 4 حرائق.

كما أحصت مصالح الحماية المدنية حريقين متواصلين في كل من عنابة، قالمة وقسنطينة، إلى جانب حريق واحد في كل من تبسة، تيسمسيلت، بومرداس وسطيف.

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان
26أغسطس، 2026

الحماية المدنية تسجل 159 حريقا للغابات و الأحراش

بقلم:يونس بن عمار

الحماية المدنية تسجل 159 حريقا للغابات و الأحراش

سجلت مصالح الحماية المدنية، إلى غاية الساعة الثامنة مساءً، اندلاع 159 حريقا للغطاء النباتي عبر عدد من ولايات الوطن، تم إخماد 90 حريقًا منها، فيما لا تزال عمليات التدخل متواصلة للسيطرة على 69 حريقًا.

وتصدرت ولاية بجاية قائمة الحرائق المتواصلة بـ18 حريقًا، تلتها سكيكدة بـ13 حريقًا، ثم تيزي وزو بـ12 حريقًا، فيما سجلت جيجل 7 حرائق، والطارف 5 حرائق، وميلة 4 حرائق.

كما أحصت مصالح الحماية المدنية حريقين متواصلين في كل من عنابة، قالمة وقسنطينة، إلى جانب حريق واحد في كل من تبسة، تيسمسيلت، بومرداس وسطيف.

حرائق متواصلة بعدة ولايات

وفي ولاية جيجل، تتواصل عمليات الإخماد بعد اندلاع عدة حرائق ببلديات أولاد يحيى خدروش، تاكسنة، زيامة منصورية، سيدي معروف، برج الطاهر والشقفة.

أما في ولاية الطارف، فتتواصل التدخلات للسيطرة على حرائق اندلعت ببلديات عين الكرمة، الزيتونة، بوثلجة وحمام بن صالح.

وبولاية سكيكدة، سجلت عدة حرائق ببلديات تمالوس، فلفلة، بكوش لخضر، أولاد حبابة، السبت، عين بوزيان وعين شرشار، فيما تتواصل عمليات الإخماد.

وفي بجاية، تشهد بلديات تاسكريوت، درقينة، فلاين الماثن، القصر، تامريجت، أوقاس وتيشي تدخلات لإخماد عدد من الحرائق.

كما تتواصل عمليات السيطرة على حرائق ببلديات بني عيسى، المعاتقة، تيزي غنيف، تيقزيرت، بني زمنزر، واقنون، بونوح، بني ينى، مزرانة، تيزي وزو وبوزغن بولاية تيزي وزو.

وسجلت ميلة حريقين ببلديتي حمالة وأعميرة آراس، فيما تتواصل عمليات الإطفاء في عنابة إثر حريقين ببلديتي العلمة والتريعات، وفي قسنطينة إثر حريقين ببلديتي ابن زياد وابن باديس.

كما تتواصل عمليات الإخماد في تبسة على مستوى بلدية الحمامات، حيث تراجعت حدة الحريق، إضافة إلى حريق بمنطقة البراهمة في بلدية الأربعاء بولاية تيسمسيلت، وحريق ببلدية تيزي نبشار في سطيف، وآخر ببلدية اعفير في بومرداس.

وفي قالمة، تتواصل عمليات إخماد حريقين ببلديتي بوشقوف وبوعاتي محمود.

وتواصل فرق الحماية المدنية تدخلاتها ميدانيًا للسيطرة على البؤر النشطة وإخماد الحرائق المتبقية، مع استمرار متابعة الوضع عبر الولايات المعنية.

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

تادامسا نيوز
الأربعاء 26 أغسطس,2026 15:21

روسيا تدرس سوق الأعلاف في الجزائر.. ماذا وجدت؟

سيد علي أمين

5ملايين طن من الذرة

احتفظ سوق الأعلاف في الجزائر بطلب مستقر بدعم من القاعدة الواسعة لصناعة الدواجن، غير أن تطور مصانع الأعلاف المحلية واندماج عدد من المؤسسات عبر حلقات الإنتاج يحدّان من فرص تصدير الأعلاف المركبة الجاهزة، ويوجهان الشركات الأجنبية نحو توريد المدخلات المتخصصة وإقامة شراكات صناعية مع المنتجين الجزائريين. حسب ما كشف عنه تقرير روسي حديث رصدته تادامسا نيوز

وأوضح المركز، في دراسة مخصصة للسوق الجزائرية نشرها اليوم 24 أوت 2026، أن الذرة والمواد الأولية المشتقة من الصويا تظلان من أبرز المكونات المستوردة لتغطية احتياجات صناعة الأعلاف، بالنظر إلى دورهما الأساسي في تركيبة علائق الدواجن والماشية. وفي المقابل، أظهر التحليل أن السوق لا تتيح المجال نفسه أمام الأعلاف النهائية المستوردة، نتيجة وجود قدرات محلية للخلط والتصنيع وشركات تدمج إنتاج الأعلاف مع تربية الدواجن أو نشاطات التحويل والتوزيع.

اعادة تنظيم توزيع الاعلاف المدعمة

وتقدم الدراسة قراءة تجارية موجهة أساسًا إلى الشركات الروسية الراغبة في دخول الجزائر، إذ تعتبر أن المسار الأكثر واقعية لا يقوم على منافسة المصانع الجزائرية في المنتج النهائي، وإنما على تزويدها بالمخاليط الأولية «Premixes» والمركزات والإضافات والحلول العلفية المتخصصة، مع تطوير عروض مشتركة تتلاءم مع احتياجات المربين وتركيبة المواد الأولية المتاحة محليًا.

وتتكون المخاليط الأولية من جرعات مركزة من الفيتامينات والمعادن والأحماض الأمينية والإنزيمات والعناصر المضافة إلى الأعلاف بكميات محددة، بهدف تحسين القيمة الغذائية ومعدلات التحويل والنمو وصحة الحيوانات. أما المركزات فتضم نسبًا مرتفعة من البروتين والعناصر الغذائية، وتخلط داخل المصانع مع الذرة والحبوب ومكونات أخرى لإنتاج العلف النهائي.

وبذلك لا تنظر الدراسة إلى الجزائر باعتبارها سوقًا مفتوحة لتصريف الأعلاف الروسية الجاهزة، بل قطاعًا صناعيًا قائمًا يحتاج إلى مواد أولية وتقنيات وصيغ تغذية متقدمة. ويعني ذلك أن القيمة التجارية المتاحة أمام المورد الأجنبي تنتقل من بيع منتج مكتمل إلى الاندماج في سلسلة إنتاج تقودها مؤسسات جزائرية، سواء عبر التوريد المنتظم أو التركيب المحلي أو نقل المعرفة وتكييف المنتجات مع معايير السوق.

5ملايين طن من واردات الذرة

وتعزز بيانات التجارة الزراعية الروسية هذه القراءة. فقد بلغت واردات الجزائر من الذرة نحو 5 ملايين طن خلال 2025، وفق بيانات مجلس الحبوب الأميركي، مدفوعة بالطلب المستمر من قطاعي الدواجن وتربية المواشي. كما أعلنت وزارة الفلاحة في نهاية ديسمبر 2025 برنامجًا لاستيراد 1.15 مليون طن من الذرة العلفية، تولى تنفيذه الديوان الوطني لأغذية الأنعام، بهدف تأمين تموين السوق خلال الفترة الممتدة إلى فبراير 2026.

وتوزع البرنامج على استقبال نحو 250 ألف طن بين 28 ديسمبر ومطلع يناير عبر موانئ وهران والجزائر وسكيكدة وبجاية، ثم 500 ألف طن خلال يناير و400 ألف طن في فبراير. وجاءت العملية لتوفير المادة الأولية للمصانع والمربين والحفاظ على انتظام إنتاج الدواجن، وليس لاستيراد أعلاف نهائية تحل محل الإنتاج المحلي.

وفي موازاة ذلك، أظهرت تقديرات وزارة الزراعة الأميركية الصادرة في يوليو 2026 رفع توقعاتها لواردات الجزائر من فول الصويا والكميات الموجهة إلى عمليات الطحن والتحويل، بما يعكس توسع الطلب على المواد البروتينية المستخدمة في صناعة الزيوت والأعلاف. وتتوافق هذه المراجعة مع تقييم «Foresight» بشأن استمرار حاجة السوق إلى الذرة والمكونات الصويية، رغم وجود صناعة محلية لإنتاج الأعلاف المركبة.

ضوابط صارمة لدخول المواد الأولية

ويخضع دخول الذرة وفول الصويا وكسب الصويا إلى إجراءات صحية وتنظيمية محددة. ووفق تقرير المتطلبات الغذائية والزراعية الخاص بالجزائر، الصادر عن وزارة الزراعة الأميركية في فبراير 2026، يتعين على المستورد الحصول على ترخيص صحي نباتي من مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية قبل بدء إجراءات الاستيراد والتمويل والشحن.

كما يجب أن يسبق تاريخ الترخيص الصحي تاريخ بوليصة الشحن، مع تقديم برنامج مفصل لواردات حبوب الأعلاف خلال السنة. وتهدف الإجراءات إلى منع انتقال الآفات التي قد تصيب الذرة والصويا الموجهتين لصناعة الأعلاف، ولا سيما دودة الحشد الخريفية، فضلًا عن تنظيم الكميات ومواعيد دخولها إلى السوق.

وتكشف هذه المتطلبات أن دخول السوق الجزائرية لا يرتبط بالسعر وحده، بل يتطلب مطابقة صحية وتنظيمية، وقدرة على ضمان انتظام الإمدادات، والتعامل مع مؤسسات محلية تمتلك قنوات الإنتاج والتخزين والتوزيع. حسب المركز «Foresight» الروسي ولذلك يمنح التعاون مع مصنع جزائري المورد الأجنبي قدرة أكبر على تكييف المنتج مع الاحتياجات الفعلية واستكمال الإجراءات المرتبطة بالنفاذ إلى السوق.

وفي هذا السياق، تمنح الدراسة الروسية الأولوية للمخاليط الأولية والمركزات والحلول المتخصصة لأنها تمثل منتجات ذات قيمة تقنية أعلى وحجم أقل مقارنة بالأعلاف المركبة، كما تسمح بإدماجها داخل خطوط التصنيع المحلية بدل شحن كميات كبيرة من المنتج النهائي. كذلك يمكن تعديل تركيبتها بحسب أنواع الدواجن والماشية ومراحل التربية والظروف المناخية والمواد الخام التي تعتمدها المصانع الجزائرية.

أما بالنسبة إلى المؤسسات الجزائرية، فيتيح هذا النموذج الحصول على مدخلات متخصصة من دون التخلي عن مراحل التصنيع والخلط والتعبئة والتوزيع محليًا. كما يبقي جزءًا أكبر من القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، ويدعم استغلال الطاقات الصناعية الموجودة، بدل تحويل السوق إلى منفذ لاستيراد الأعلاف الجاهزة.

التجارة الزراعية مع روسيا تنمو 40%

وتتزامن الدراسة مع توسع المبادلات الزراعية بين الجزائر وروسيا. فقد أعلن السفير الروسي في الجزائر، أليكسي سولوماتين، أن تجارة المنتجات الزراعية بين البلدين ارتفعت بأكثر من 40% خلال الفترة المنقضية من 2026 مقارنة بالفترة نفسها من 2025، مدفوعة خصوصًا بزيادة الصادرات الروسية من القمح وزيت الصويا ومسحوق الحليب منزوع الدسم.

وكانت الصادرات الزراعية الروسية إلى الجزائر قد تجاوزت 850 مليون دولار خلال 2024، بحسب بيانات نقلتها الحكومة الروسية. وفي الاجتماع الثالث عشر للجنة الحكومية المشتركة، ناقش البلدان توسيع قائمة المنتجات الزراعية الروسية المسموح بدخولها، وتحسين آليات النفاذ إلى السوق واللوجستيات، وتعزيز الاتصال المباشر بين المؤسسات.

كما أعلنت موسكو رغبتها في الانتقال من تجارة الحبوب والغذاء والأسمدة إلى مشروعات زراعية مشتركة تستهدف رفع إنتاجية القطاع الزراعي الجزائري. ويضع تحليل سوق الأعلاف هذا التوجه داخل مسار أكثر تحديدًا، تكون فيه فرص الشركات الروسية مرتبطة بتوفير التكنولوجيا والمكونات المتخصصة والعمل مع المصنع الجزائري، بدل الاقتصار على تصدير الأعلاف المركبة.

الشراكة الصناعية بوابة السوق

وتواجه الجزائر، في المقابل، تحديًا يتعلق بحساسية أسعار اللحوم البيضاء والبيض تجاه كلفة الذرة والصويا في الأسواق الدولية. فالعلف يمثل أحد أكبر بنود تكلفة تربية الدواجن، ولذلك تنتقل اضطرابات الأسعار والشحن وتوقيت الاستيراد إلى كلفة الإنتاج، ثم إلى مستويات التموين والأسعار في السوق.

ومن ثم، يظل انتظام توريد المواد الأولية ضروريًا لتشغيل مصانع الأعلاف واستقرار نشاط المربين، بينما يتيح تطوير المخاليط والمركزات محليًا تحسين كفاءة العلائق وتقليص كمية العلف اللازمة لإنتاج الكيلوغرام الواحد من اللحوم أو البيض. لكن تحقيق هذا الأثر يتوقف على جودة التركيبات والرقابة المخبرية والتأطير البيطري ومدى ملاءمة المنتجات لأنظمة التربية المعتمدة في الجزائر.

وتخلص قراءة المركز الروسي إلى أن السوق الجزائرية كبيرة، لكنها ليست فراغًا صناعيًا يمكن دخوله بتصدير المنتج النهائي على نطاق واسع. فقد أصبحت المصانع المحلية والشركات المندمجة عنصرًا حاسمًا في هيكل المنافسة، ما يفرض على الموردين الأجانب إعادة صياغة عروضهم حول المدخلات عالية القيمة والخدمات التقنية والشراكة الإنتاجية.

هذا وتكشف الدراسة عن تغير في طبيعة الاهتمام الأجنبي بقطاع الأعلاف الجزائري: فالفرصة لا تكمن أساسًا في بيع العلف الجاهز، وإنما في الدخول إلى حلقة أكثر تخصصًا داخل سلسلة القيمة، تشمل المخاليط الأولية والمركزات والإنزيمات والإضافات وحلول تحسين التحويل الغذائي.

وفي هذا النموذج تبقى الصناعة النهائية داخل الجزائر، بينما تتنافس الشركات الأجنبية على تزويدها بالتكنولوجيا والمدخلات التي يصعب إنتاجها محليًا بالكميات أو المواصفات المطلوبة

رابط دائم : https://tdms.cc/git2a

أخبار اليوم
AKHBAR ELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة :11

إمكانيات هائلة وتصدير لا يزال محدوداً

الجزائر على أعتاب طفرة في إنتاج زيت الزيتون

تشهد الجزائر خلال موسم 2025-2026 حملة زيتون استثنائية، يُتوقع أن ترفع إنتاج زيت الزيتون إلى مستوى قياسي يتجاوز 150 ألف طن، بزيادة تقارب 76 بالمائة مقارنة بالموسم السابق الذي سجل نحو 85 ألف طن، وفق تقديرات المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الزيتون (CNIFO). ويأتي هذا الارتفاع بعد سنوات من النمو التدريجي، ليضع البلاد ضمن أكبر عشرة منتجين عالمياً، مع إمكانيات واعدة لتوسيع الصادرات إذا ما تُذللت العقبات الهيكلية.

• ب. سمية/ ذ. إ

تمتد بساتين الزيتون في الجزائر على مساحة تقارب 440 إلى 500 ألف هكتار، تضم أكثر من 65 مليون شجرة موزعة على عشرات الولايات، خاصة مناطق القبائل وبجاية والبويرة ومسكرة وبلدية وغيرها. ويصل الإنتاج السنوي من الزيتون إلى نحو 9 ملايين قنطار في المواسم الجيدة، يوجه جزء كبير منه إلى عصر الزيت. ويستهلك السوق المحلي حوالي 80-81 ألف طن سنوياً في المتوسط، ما يعني أن الإنتاج المتوقع هذا الموسم سيوفر فائضاً قابلاً للتصدير لأول مرة بمستويات ملحوظة.

تُعرف الزيوت الجزائرية، خاصة من المناطق الجبلية مثل القبائل، بجودتها العالية ونكهتها المميزة، وقد حصدت جوائز في مسابقات دولية. وتتنوع الأصناف بين "السيقواز" و"الشملالي" وغيرها، مع توجه متزايد نحو الإنتاج العضوي والمستدام. كما استفادت الشعبة من برامج الدعم الحكومي لتوسيع المساحات وتحسين الري وتحديث المعاصر، التي يبلغ عددها نحو 1700 معصرة بين تقليدية وحديثة.

غير أن الصادرات تبقى الحلقة الأضعف. فوفقاً لبيانات المجلس الدولي للزيتون وتقارير محلية، لم تتجاوز الكميات المصدرة في أفضل المواسم الأخيرة ألف طن تقريباً، بعائدات محدودة لا تتعدى بضعة ملايين من الدولارات، مقارنة بالإمكانيات الإنتاجية. وتتركز معظم الصادرات حالياً على كميات صغيرة إلى أسواق أوروبية محدودة أو إلى الجالية الجزائرية في الخارج، مع تحديات تتعلق بالتعبئة والتغليف والشهادات الدولية (مثل ISO) والتكاليف اللوجستية والمنافسة الشديدة.

في المقابل، تقدم التجربة التونسية المجاورة نموذجاً يستحق التأمل. فقد سجلت تونس خلال الأشهر التسعة الأولى من موسم 2025-2026 صادرات قياسية بلغت 368 ألف طن، بعائدات وصلت إلى 1.6 مليار دولار، بعد إنتاج قياسي قدره نحو 500 ألف طن جعلها ثاني أكبر منتج عالمي بعد إسبانيا. ورغم هيمنة الزيت السائب (حوالي 86 بالمائة من الكميات) الذي يذهب أساساً إلى إسبانيا وإيطاليا لإعادة التعبئة، فإن تونس نجحت في الوصول إلى أكثر من 70 سوقاً، مع نمو ملحوظ في الزيت المعبأ والعضوي، مما عزز عائداتها من النقد الأجنبي وجعل القطاع ركيزة للصادرات الزراعية.

تتشابه الظروف المناخية والجغرافية بين البلدين إلى حد كبير، إلا أن تونس حولت جزءاً كبيراً من إنتاجها إلى صادرات، بينما تبقى الجزائر تعتمد بشكل شبه كامل على الاستهلاك المحلي. ويبرز الخبراء أن زيادة حصة الزيت المعبأ محلياً، وتطوير العلامات التجارية الوطنية، والحصول على الشهادات اللازمة، وتحسين سلاسل التبريد واللوجستيات، كلها عوامل يمكن أن تحول الفائض الجزائري المتوقع إلى مصدر عملة صعبة.

مع استمرار الجهود الحكومية لتوسيع المساحات وتحسين الإنتاجية، وتوفر جودة معترف بها دولياً، تمتلك الجزائر مقومات لتصبح لاعباً إقليمياً وعالمياً في سوق زيت الزيتون. غير أن تحقيق ذلك يتطلب انتقالاً سريعاً من الإنتاج التقليدي إلى منظومة تصديرية متكاملة، تستفيد من الدروس الإقليمية وتستجيب للطلب العالمي المتزايد على الزيوت عالية الجودة والعضوية. الموسم الحالي قد يكون نقطة تحول إذا ما ترجمت الأرقام الإنتاجية إلى حضور أقوى على خريطة التجارة الدولية.

المساهمات
Contributions

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية

الجزائر.. تقليص الاستيراد والتأسيس لصناعة أعلاف الدواجن

الذّرَة الحبية للخروج من التبعية الغذائيــة!

لعلى بوخالفة: "الذرة الحبية مادة زراعية استراتيجية لا تقل أهمية عن القمح الصلب والشعير"

أحمد طرطار: "زراعة الذرة الحبية.. قاطرة للتنمية الفلاحية وتحصين لقرار السيادة"

عبد المجيد صغيري: "نجاح زراعة الذرة الحبية في المناخ الصحراوي يقتضي اعتماد منظومة تقنية متكاملة"

الجزائر.. تقليص الاستيراد والتأسيس لصناعة أعلاف الدواجن

الذُّرَة الحبيَّة للخُروج من التَّبعيَّة الغذائية!

تخوض الجزائر معركة مصيرية لبناء منظومة فلاحية مستدامة وقادرة على الصمود أمام تقلبات الأسواق العالمية، حيث قطعت الدولة خطوات متسارعة نحو تعزيز أمنها القومي الغذائي عبر تحقيق مكتسبات ملموسة في شعب الحبوب الكبرى كالقمح الصلب والتوسع التدريجي في القمح اللين والشعير، غير أن استكمال أركان هذه السيادة يضع القطاع الفلاحي اليوم أمام رهان استراتيجي حاسم لا يقل أهمية، يتمثل في توطين زراعة «الذرة الحبية»، التي تشكل حجر الزاوية في صناعة الأعلاف الوطنية والعمود الفقري لاستقرار شعبة الدواجن واللحوم البيضاء.

فيروز رحال

تخوض الجزائر معركة مصيرية لبناء منظومة فلاحية مستدامة وقادرة على الصمود أمام تقلبات الأسواق العالمية، حيث قطعت الدولة خطوات متسارعة نحو تعزيز أمنها القومي الغذائي عبر تحقيق مكتسبات ملموسة في شعب الحبوب الكبرى كالقمح الصلب والتوسع التدريجي في القمح اللين والشعير، غير أن استكمال أركان هذه السيادة يضع القطاع الفلاحي اليوم أمام رهان استراتيجي حاسم لا يقل أهمية، يتمثل في توطين زراعة «الذرة الحبية»، التي تشكل حجر الزاوية في صناعة الأعلاف الوطنية والعمود الفقري لاستقرار شعبة الدواجن واللحوم البيضاء. عاشت السوق الوطنية لسنوات طويلة تحت رحمة تقلبات الأسعار الدولية لمدخلات الأعلاف، حيث كان استيراد الذرة الحبية يلتهم سنوياً مئات الملايين من الدولارات من خزينة الدولة لتلبية احتياجات مزارع الدواجن والأنعام، وأمام هذا الوضع، اعتمدت السلطات العمومية استراتيجية واضحة المعالم تقضي بالانتقال التدريجي من «الاستيراد المفرط» إلى «الإنتاج المكثف»، ويشكل توسيع المساحات المزروعة بالذرة الحبية في الولايات الصحراوية رأس الحربة في هذه الاستراتيجية، بفضل ما تزخر به تلك المناطق من مخزون مائي جوفي وشمس ساطعة تتيح دورات زراعية متعددة ومتعاقبة. وتصنف الذرة الحبية رسمياً ضمن الحبوب الاستراتيجية، غير أن المنظومة الإنتاجية الوطنية تكتفي حالياً بإنتاج ضئيل جدا لا يتجاوز 260 ألف طن سنوياً، وهو رقم لا يغطي حتى 5 .0 بالمائة من حجم الاستهلاك العام وفقاً حسب ما كشف عنه المختص في الفلاحة «علي بوخالفة»، والذي أكد أن البلاد تسجل تبعية شبه مطلقة للخارج بنسبة تتجاوز 99 بالمائة، حيث تستنزف الخزينة العمومية مبالغ باهظة بالعملة الصعبة لاستيراد نحو 5 ملايين طن سنوياً من هذه المادة لتغطية احتياجات السوق الوطنية.

وتكمن الأهمية القصوى للذرة الحبية في كونها المكون الأساسي لصناعة الأعلاف الموجهة لتربية الدواجن، إذ يعتمد تركيب الأعلاف المركزة بنسبة 60 بالمائة على الذرة باعتبارها المصدر الرئيسي للطاقة، إلى جانب استيراد نحو 5 .1 مليون طن سنوياً من كسب الصويا «بقايا الصويا» لتوفير البروتين، ووفق الدراسات التقنية الحالية، فإن التركيبة العلفية تفقد قيمتها الغذائية كلياً بدون الذرة الحبية، ورغم طرح بعض المقاربات الاقتصادية الداعية إلى إدخال بدائل علفية أخرى كالشعير والترطال لتخفيف الضغط، إلا أن إسناد زراعة محصنة الذرة يظل الخيار الأمثل والأكثر استقراراً لحماية القوة الشرائية للمواطنين وتأمين سلاسل الإمداد الغذائي، إذ تمثل الرهان على الذرة الحبية تنعكس بشكل مباشر على موائد الجزائريين، وهذا بالنظر إلى أن تكلفة الأعلاف تمثل أكثر من 70% من التكلفة الإجمالية لإنتاج اللحوم البيضاء والبيض، ومع توفير الذرة الحبية والعلف بأسعار في متناول الجميع، سيجد المربون والفلاحون هامشاً أوسع للاستقرار، وهو ما يسهم مستقبلاً في كبح جماح أسعار اللحوم البيضاء والدواجن، وتثبيتها عند مستويات تناسب القدرة الشرائية. فبين الحديث عن حماية الثروة الحيوانية الوطنية، وتأسيس صناعة تحويلية وطنية تعتمد على منتج محلي مائة بالمائة، إن العنصر الأساسي والتحدي الرئيسي الذي يقف اليوم أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة وتوطينها محلياً يكمن حسب مختصين في الشأن الفلاحي، في المعادلة المائية الهيكلية ومحدودية العقار الفلاحي السقي، فالذرة الحبية تعد من أكثر الزراعات الحساسة والمجهدة للموارد المائية، حيث تتطلب مياه وفيرة وبرطوبة ملائمة، ومتابعة ميدانية دقيقة طيلة مراحل نموها، ولتغطية الاحتياج الوطني وتحقيقاً للاكتفاء الذاتي، يفرض الواقع التقني تخصيص نحو مليون هكتار سقي مخصص للذرة فقط وهو ما يعتبر أكثر تعقيد بالنظر إلى أن إجمالي المساحات السقية عبر كافة ربوع الوطن ومختلف المحاصيل لا يتجاوز حالياً 5 .1 مليون هكتار وفيما يتصل بآفاق تجاوز هذه العوائق، تبرز المناطق الجنوبية كخيار استراتيجي لا بديل عنه بالنظر إلى امتلاكها لمكامن مائية جوفية ومساحات شاسعة، ما يتيح إمكانية استغلال الإمكانات الطبيعية للجنوب لإنتاج دورة ثانية في السنة الواحدة، شريطة توفير التجهيزات التقنية الترجيحية وصناعة المحطات الصناعية لتفادي تلف المحصول. إن كسر التبعية للخارج في شعبة الذرة الحبية يقتضي الانتقال من الطرح المفهومي إلى التنفيذ الميداني من خلال إعداد خريطة عمل استراتيجية دقيقة ومحددة بالأهداف، ويقتضي هذا المسار مرافقة الزارعين عبر تسهيل الحصول على القروض البنكية المتخصصة، وتكثيف دورات التكوين الميداني حول التقنيات الحديثة لزراعة الذرة، بما يضمن التحول التدريجي نحو إنتاج وطني يقلص فاتورة الاستيراد ويصون السيادة الغذائية الوطنية، وهو ما أكده خبراء في الاقتصاد الزراعي، معتبرين أن النجاح في تحويل الذرة الحبية إلى زراعة واسعة النطاق يعتمد على تكامل عدة عوامل، بين توفير البذور عالية المردودية، وتحديث آليات السقي، ناهيك عن إنشاء مراكز التخزين والبيع وتجفيف الذرة بالقرب من مستثمرات الجنوب لتفادي تلف المحصول وسهولة نقله.

الخبير الفلاحي لعلي بوخالفة لـ «أخبار الوطن»:

«الذرة الحبية مادة زراعية استراتيجية لا تقل أهمية عن القمح الصلب والشعير»

«الإنتاج المحلي في الذرة الحبية ضئيل جدا»

أكد الخبير الفلاحي، «علي بوخالفة»، أن الذرة الحبية تنتمي رسمياً إلى شعبة الحبوب وتعد مادة زراعية استراتيجية لا تقل أهمية عن القمح الصلب والشعير، مشيراً إلى أن الجزائر في أمس الحاجة إليها بالنظر إلى دورها المحوري في صناعة أعلاف الدواجن، وكشف أن السوق الوطنية تعتمد حالياً على الاستيراد لتغطية احتياجاتها بنسبة شبه كاملة تصل إلى 99 بالمائة، حيث تستورد البلاد كميات معتبرة جداً تقدر بنحو خمسة ملايين طن سنوياً، في مقابل إنتاج محلي ضئيل جداً لا يتجاوز 260 ألف طن سنويا، وهي كمية هامشية لا تمثل حتى نصف بالمائة من حجم الاستهلاك الوطني، وأوضح بوخالفة أن تركيب الأعلاف في الجزائر صار ينطوي على عادة مستقرة تعتمد بنسبة ستين بالمائة على الذرة الحبية باعتبارها المصدر الأساسي للطاقة، إلى جانب الاعتماد على بقايا الصوجا التي تُستخدم لتوفير البروتين وتستورد منها الجزائر نحو مليون ونصف المليون طن سنويا، مستشهداً بتأكيده على أن الأعلاف بدون الذرة الحبية لا تساوي أي قيمة غذائية في الوقت الحالي، رغم أنه يمكن مستقبلاً التفكير في إدخال بدائل أخرى كالشعير والترطال.

ويرى الخبير الفلاحي أن الدولة الجزائرية، وبعد قطعها شوطاً في السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح الصلب ومستقبلاً في الشعير والقمح اللين، يمكنها التوجه لدراسة ملف الاكتفاء الذاتي في الذرة الحبية، غير أن ذلك يظل مشروطاً بتوفير إمكانيات ضخمة لكونها زراعة حساسة للغاية تتطلب مياهاً وفيرة وبرطوبة ومتابعة ميدانية دقيقة، ومن التحديات العقارية والتقنية، أفاد الدكتور بوخالفة بأن هذه الزراعة تتطلب مساحات شاسعة وسقية، حيث إن المساحات السقية الإجمالية في الجزائر لا تتعدى حالياً مليوناً ونصف المليون هكتار، في حين إن إنتاج خمسة ملايين طن من الذرة الحبية يستوجب وحده تخصيص مليون هكتار سقي مخصص لهذه الشعبة حصراً، ما يبرز حجم الاستثمار المطلوب.

وفيما يتعلق بآفاق الإنتاج ومردوديته، كشف بوخالفة عن إمكانية تحقيق قفزة نوعية من خلال زراعة محصولين في السنة الواحدة بالمناطق الجنوبية، شريطة تدعيم الزارعين بالمعدات اللازمة، حيث يمكن زراعة الدفعة الأولى في شهر مارس والدفعة الثانية في شهر أوت، وأضاف أن الهدف الأساسي يجب أن يركز على توفير الإمكانيات التقنية للوصول إلى مردود يصل إلى ثمانين قنطاراً في الهكتار، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمردود الحالي الذي يتراوح بين ثلاثين وأربعين قنطاراً فقط في الهكتار حسب المناطق، مشيراً إلى أن بعض الزارعين تمكنوا بالفعل بفضل الإمكانيات المتاحة في تحقيق إنتاج بلغ خمسة وثمانين قنطارا في الهكتار.

واختتم الدكتور لعلي بوخالفة تصريحه، بالتشديد على أن الذرة الحبية تزرع بطريقة مختلفة تماما عن باقي الحبوب، إذ تُغرس بذرة بذرة في صفوف منظمة ومحترمة للمسافات والتقنيات، ما يستدعي وضع خريطة عمل استراتيجية لتكثيف زراعتها، وتشجيع الزارعين عبر منح القروض البنكية وتوفير التكوين الميداني المتخصص، لتسهيل التحكم في هذه الزراعة مستقبلاً وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء النهائي عن الاستيراد الذي ينهك الخزينة العمومية مبالغ باهظة من العملة الصعبة.

فيروز رحال

الخبير الاقتصادي أحمد طرطار لـ «أخبار الوطن»:

«زراعة الذرة الحبية.. قاطرة للتنمية الفلاحية وتحصين لقرار السيادة»

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور أحمد طرطار، أن زراعة «الذرة الحبية» تشكل عدة استراتيجية ضمن خطط التنمية الفلاحية في الجزائر، مشيراً إلى أن الدولة تراهن عليها بشكل كبير مؤخراً لتأمين الأعلاف عبر مختلف ربوع الوطن، وخلق بيئة ملائمة لتربية الماشية ومربي الأنعام، خاصة على مستوى المناطق السهبية.

وأوضح طرطار أن السعي نحو إنتاج وتسويق هذه المادة الأساسية بأسعار في متناول الجميع يأتي في ظل الدعم المباشر الذي تقدمه الخزينة العمومية لتمكين الفلاحين والمربين منها بأقل التكاليف، وأضاف أن هذا التوجه يندرج ضمن رهان الدولة على رفع الطاقات الإنتاجية لشعبة ثروات الأبقار، الأغنام، الماعز، والدواجن.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن التوجه الحالي لتوسيع زراعة الذرة الحبية في الجنوب الجزائري سيجعل منها قاطرة للصناعة التحويلية ورافداً للتنمية الاقتصادية المحلية، وذلك عبر التحفيزات والتسهيلات المادية والمالية التي توفرها الدولة لتغطية الاحتياجات الوطنية، والوصول مستقبلاً إلى آفاق التصدير.

وشدد طرطار على أن الجزائر في أمس الحاجة اليوم لتغطية الاستهلاك المحلي واستمرار إمدادات الأعلاف عالية الجودة وبأقل التكاليف، مؤكداً أن تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال يعزز «تحصين القرار السيادي الاقتصادي» ويقطع الطريق أمام التبعية للدول المورّدة.

كما ثمن التكامل القائم بين المستثمر الفلاحي والدولة من خلال التسهيلات البنكية والدعم التقني والمالي، متوقعاً أن تنعكس هذه الديناميكية إيجاباً على الثروة الحيوانية الوطنية، حيث يُمكّن هذا المسار العلمي والعملي الجزائر - في ظرف 4 إلى 5 سنوات - من تحقيق التغطية الكاملة لاحتياجاتها من أضاحي العيد والاستغناء التام عن الاستيراد.

فيروز رحال

عضو المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين، عبد المجيد صغيري لـ «أخبار الوطن»:

«نجاح زراعة الذرة الحبية في المناخ الصحراوي يقتضي اعتماد منظومة تقنية متكاملة»

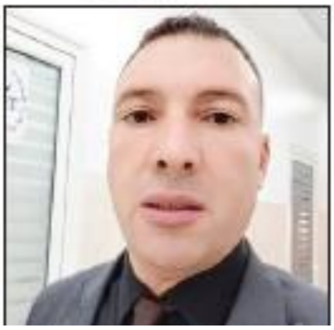

أكد المهندس الزراعي «عبد المجيد صغيري»، أن نجاح زراعة الذرة الحبية في المناخ الصحراوي لا يتوقف على الصنف المستعمل وحده، بل يقتضي اعتماد منظومة تقنية متكاملة تشمل التربة والمياه ومواعيد الزراعة، والكثافة النباتية والتسميد، والري، وصولاً إلى التجفيف والتخزين، وأوضح أن الهدف الأساسي ليس البحث عن أعلى صنف إنتاجا في الظروف المثالية، وإنما استخدام بذور هجينة ومكيفة محلياً تملك قدرة عالية على تحمل الحرارة والملوحة، مع امتلاكها دورة نمو متناسبة مع موعد البذر، هذا وقد شدد على ضرورة إخضاع أي هجين للتجارب محلياً قبل التوسع فيه عبر مقارنة المردود بالهكتار، والاستهلاك المائي، وتحمل الملوحة والحرارة أثناء التزهير، وقوة الجذور، وسرعة الوصول للنضج، وجودة الحبوب.

كما أشار إلى أن الذرة محصول متوسط الحساسية للملوحة، ما يتطلب إنشاء شبكة تجارب وطنية تضم مناطق مثل أدرار، تيميمون، الوادي، ورقلة وبسكرة، لتحديد الأصناف الملائمة ميدانياً، بدلاً من الاعتماد المباشر على النتائج المحققة في الشمال أو في دول أخرى.

وفيما يتعلق بالتربة وإدارتها، دعا عبد المجيد إلى إعداد خريطة خصوبة وملوحة شاملة للقطعة قبل الزراعة تشمل التحليل الكيميائي لـ pH، والتوصيل الكهربائي، والعناصر الكبرى والصغرى كالزنك والحديد، إلى جانب التحليل الفيزيائي لقوام التربة وغالبيتها رملية، والسلتية، وسعة الاحتفاظ بالماء، وعمق الطبقة الصالحة للجذور، مبيناً بذلك أن الأرض قد تكون غنية كيميائياً لكنها غير مناسبة اقتصادياً إذا كان التسرب المائي عالياً أو توجد طبقة عائقة للجذور، ومحذراً من إجهاد التربة والهدر المائي، رافضاً التحول إلى الزراعة الأحادية للذرة لسنوات متتالية، موصياً باعتماد دورات زراعية تتخللها البقوليات لرفع كفاءة دورة الآزوت وتقليل الأسمدة الكيميائية، أو إدخال «السورغوم» في المواقع شديدة الحرارة ومحدودة المياه، بهدف الحفاظ على توازن التربة ورفع إنتاجية كل متر مكعب من الماء.

وحول الاحتياجات المائية، أوضح المهندس أن الري المحوري يظل مناسباً للمساحات الكبيرة المستوية مع وجوب ضبط الضغط وتجنب تشغيله أثناء الرياح الشديدة، بينما يبرز الري بالتنقيط كخيار جذاب عند شح المياه أو ارتفاع ملوحتها، على أن تتم المفاضلة على أساس التكلفة وحجم المياه المستهلكة لكل طن حبوب.

وفي جانب ما بعد الحصاد، حذر عبد المجيد من أن غياب المرافق المتخصصة قد يفسد المشروع كلياً حتى لو كان المردود الميداني ممتازاً، موضحاً أن مراكز التجفيف تتطلب تحقيقاً أولياً، ومجففات مضبوطة حرارياً لتجنب تشقق الحبوب، ونظام تهوية وتبريد تمنع إعادة امتصاص الرطوبة، بينما تستوجب المخازن أرضيات معزولة وجافة ومراقبة مستمرة للحرارة والحشرات مع خفض رطوبة الحبوب إلى النسبة الآمنة المقدرة بنحو 13%.

واختتم المهندس عبد المجيد تصريحه بضرورة تجنب الأخطاء الشائعة مثل اختيار الأصناف بناء على الإنتاج النظري، والإفراط في الري أو التسميد الآزوتي، وعدم معايرة آلات البذر، موضحاً أن قياس نجاح الاستثمار في الجنوب لا يكون بحجم الإنتاج للهكتار فقط، بل بطن الذرة القابل للتسويق لكل متر مكعب من المياه وبالتكلفة الحقيقية للطن، عبر اعتماد مؤشر كفاءة الماء والتوسع التدريجي القائم على التقييم الاقتصادي لبناء شعبة ذرة مستدامة تدعم الأمن الغذائي.

فيروز رحال

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 06

غرداية: معالجة أزيد من 200 ألف نخلة مثمرة للوقاية من آفة "البوفروة"

تم بولاية غرداية معالجة ما لا يقل عن 205 آلاف نخلة مثمرة للوقاية من آفة "البوفروة"، في إطار البرنامج الوطني المسطر لحماية ثروة النخيل من مختلف الآفات والأمراض الطفيلية، برسم الموسم الفلاحي الجاري، حسبما أستفيد لدى مصالح الغرفة الفلاحية.

واستهدفت هذه الحملة الوقائية، التي انطلقت في 6 يوليو المنصرم، مختلف واحات وبساتين النخيل بإقليم الولاية، مثلما أوضح رئيس الغرفة الفلاحية، رابح أولاد الهدار.

وأضاف أن مصالحه سجلت خلال هذه الحملة الوقائية "تراجعا ملحوظا" في نسبة انتشار بؤر البوفروة على مستوى معظم واحات وبساتين النخيل بالولاية، قدرت ب 60 بالمائة، مقارنة بالسنوات الثلاث الفارطة، مما يرفع من سقف التوقعات بتحقيق محصول وفير من التمور وبجودة عالية خلال موسم الجني المقبل.

كما تم، وفق نفس المتحدث، اعتماد لمعالجة هذا الداء، مبيد طبيعي لا يحتوي على مواد كيميائية حفاظا على جودة التمور وصحة المستهلك.

وفي نفس السياق، يرتقب الشروع خلال الشهر الجاري في حملة وقائية لمعالجة 73 ألف نخلة مثمرة من سوسة التمر، استنادا إلى المصدر ذاته.

وسيرافق حملة الوقاية من هذه الأمراض الطفيلية نشاط تحسيسي مكثف لفائدة الفلاحين ومنتجي التمور، بهدف توعيتهم بأهمية الوقاية المبكرة ضد مختلف الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية، وكذا حثهم على ضرورة احترام شروط حماية الصحة النباتية، مثلما أشير إليه.

وأضاف أن مصالحه سجلت خلال هذه الحملة الوقائية "تراجعا ملحوظا" في نسبة انتشار بؤر البوفروة على مستوى معظم واحات وبساتين النخيل بالولاية، قدرت ب 60 بالمائة، مقارنة بالسنوات الثلاث الفارطة، مما يرفع من سقف التوقعات بتحقيق محصول وفير من التمور وبجودة عالية خلال موسم الجني المقبل.

كما تم، وفق نفس المتحدث، اعتماد لمعالجة هذا الداء، مبيد طبيعي لا يحتوي على مواد كيميائية حفاظا على جودة التمور وصحة المستهلك.

وفي نفس السياق، يرتقب الشروع خلال الشهر الجاري في حملة وقائية لمعالجة 73 ألف نخلة مثمرة من سوسة التمر، استنادا إلى المصدر ذاته.

وسيرافق حملة الوقاية من هذه الأمراض الطفيلية نشاط تحسيسي مكثف لفائدة الفلاحين ومنتجي التمور، بهدف توعيتهم بأهمية الوقاية المبكرة ضد مختلف الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية، وكذا حثهم على ضرورة احترام شروط حماية الصحة النباتية، مثلما أشير إليه.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 06

أفلو: الشروع قريبا في توجيه مياه سد سكلافة لسقي المحيطات الفلاحية

سيتم قريبا توجيه مياه سد سكلافة ببلدية وادي مزي (ولاية أفلو) لسقي المحيطات الفلاحية بالمنطقة, حسبما علم لدى مصالح الولاية .وفي هذا الإطار, أكد والي الأغواط, محمد بن مالك, خلال زيارة ميدانية رفقة الوالي المنتدب لولاية أفلو, يونس بن مراح, على ضرورة الإسراع في استغلال هذه المنشأة المائية وتوجيه مياهها, كمرحلة أولى, لسقي الأراضي الفلاحية, على أن يتم مستقبلا, تزويد السكان بالماء الشروب.ومن جهته, أوضح مدير الري لولاية الأغواط, صالح قرباش, أن هذا السد, الذي تقدر سعته بـ8ر48 مليون متر مكعب, بلغ نسبة امتلاء كاملة, مشيرا إلى أن المشروع سيوجه لسقي نحو 1400 هكتار مناصفة بين بلديتي وادي مزي وتاجموت.وأضاف أن الإجراءات الخاصة بمشروع تحويل المياه انطلقت, مع العمل على رفع الصعوبات التقنية قصد الشروع الفعلي في الأشغال واستغلال هذه المنشأة الحيوية في أقرب الآجال.وبمنطقة البوزيدية ببلدية البيضاء, عاين الوفد مستثمرة فلاحية نموذجية, حيث اطلع على مختلف ورشات الإنتاج والتقنيات الحديثة المعتمدة في زراعة الأشجار المثمرة, واستمع إلى شروحات حول برامج التوسع وآفاق تطوير النشاط الفلاحي.وأكد والي الولاية أن هذه المستثمرة تمثل فضاء حقيقيا للتكوين التطبيقي في مجال التكنولوجيا الزراعية, داعيا إلى استغلال الإمكانيات التي تتوفر عليها في تكوين شباب الولاية, بالتنسيق مع قطاعي التكوين والتعليم المهنيين, بما يسمح بإعداد يد عاملة مؤهلة تستجيب لمتطلبات الفلاحة العصرية وتشجع على بعث مشاريع استثمارية جديدة.

كما جدد التزام السلطات المحلية بمرافقة المشروع وإزالة العراقيل التي قد تعترضه, موجها المصالح المعنية إلى دراسة مختلف الجوانب المرتبطة بالمشروع وتشجيع المبادرات الاستثمارية التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير الإنتاج الفلاحي.وبدوره, أوضح مدير المصالح الفلاحية لولاية الأغواط, العيد بوعزة, أن المستثمرة تمتد على مساحة 311 هكتارا, وتعتمد على أحدث تقنيات السقي بالتقطير وأنظمة المراقبة الذكية, كما توفر 120 منصب شغل مباشر وأكثر من 200 منصب شغل غير مباشر خلال موسم الجني.

وأضاف أن هذه المستثمرة تنتج أصنافا متنوعة من الأشجار المثمرة, تشمل الخوخ والتفاح والإجاص والرمان, إلى جانب العمل على تطوير غرس اللوز والفستق والمشمش والبرقوق والزيتون, في إطار جهود تطوير شعبة الأشجار المثمرة بالمنطقة.

وخلال الزيارة, تم تقديم عرض حول مشروع استثماري جديد لإنجاز مصنع لإنتاج المياه المعدنية ببلدية البيضاء اعتمادا على الموارد المائية المحلية, حيث أكد والي الولاية بالمناسبة استعداد السلطات المحلية لمرافقة المشروع وتقديم كل التسهيلات اللازمة لتجسيده, ضمن المساعي الرامية إلى دعم الاستثمار المنتج وخلق الثروة ومناصب الشغل.

الوسط EL WASSAT يومية وطنية شاملة
الصفحة :07

الأغواط

بداية جني محصول البطاطا وتوقعات بإنتاج 2، 1 مليون قنطار

تنفيذًا لتعليمات الوزير الأول ووزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، خلال الاجتماع الأخير عبر تقنية التحاضر عن بعد، أشرف والي ولاية الأغواط الدكتور محمد بن مالك على انطلاق موسم جني البطاطا بإحدى المستثمرات الفلاحية بمنطقة القنطرة، التابعة إقليميا لبلدية تاجموت، وهذا في إطار المتابعة الميدانية للموسم الفلاحي ودعم الإنتاج الوطني.

لغواطي مصطفي

وتقدر المساحة الإجمالية المخصصة لإنتاج البطاطا بنحو 3, 700 هكتار، موزعة بين إقليمي ولايتي الأغواط وأفلو، فيما يتجاوز معدل مردودية الهكتار الواحد 300 قنطار، وهي مؤشرات تعكس أهمية النشاط الفلاحي بالمنطقة والقدرات الإنتاجية التي تتوفر عليها، لاسيما في مجال الزراعات الإستراتيجية.

ومن المنتظر أن تساهم هذه الحصيلة في دعم السوق الوطنية بكميات معتبرة من البطاطا، بما يعزز وفرة هذه المادة ذات الاستهلاك الواسع واستقرار التموين وتلبية احتياجات المستهلكين، إلى جانب تشجيع الاستثمار الفلاحي.

وفي نفس السياق وخلال إشراف والي ولاية الاغواط على انطلاق موسم جني البطاطا استمع والي الأغواط، محمد بن مالك، إلى انشغالات عدد من المستثمرين الفلاحيين، حيث أكد على مرافقتهم وتذليل الصعوبات التي قد تعترض عمليات الجني والتسويق، مع الحرص على التكفل بالمحاصيل في ظروف ملائمة.

وفي هذا الإطار، أبرز بن مالك أهمية توفير الإمكانيات اللازمة لتخزين المحاصيل، بما يسمح بالحفاظ على المنتوج وضمان تنظيم أفضل للسوق والتموين خلال مختلف فترات السنة.

وتأتي هذه الإجراءات في سياق تعزيز المتابعة الميدانية للإنتاج الفلاحي وتثمين الإمكانات التي تتوفر عليها ولاية الأغواط، بما يدعم مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وتشير التوقعات إلى بلوغ الإنتاج الإجمالي للبطاطا بالولاية مليونًا و200 ألف قنطار، بما يعكس الديناميكية التي يشهدها القطاع الفلاحي، وقدرة الولاية على المساهمة في تعزيز الإنتاج الوطني وضمان وفرة المنتجات الفلاحية.

الفلاحية

26أغسطس 2026 - 13:33

من البويرة إلى المدية وتيسمسيلت وولايات أخرى تحقق نتائج لافتة

موسم استثنائي للحبوب في الجزائر

بقلم:سارة.ن

تتجه الجزائر نحو تسجيل موسم استثنائي في إنتاج الحبوب خلال 2026، مع توقعات بوصول المحصول إلى حوالي 5 ملايين طن، في واحدة من أفضل النتائج المسجلة خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بتحسن الظروف المناخية وتوسّع المساحات المسقية وتطور وسائل الإنتاج والحصاد.
وحققت ولاية تيسمسيلت خلال حملة الحصاد والدرس التي اختتمت مؤخرا 516.400 قنطار من مختلف أصناف الحبوب، وهو ما يفوق ضعف إنتاج الموسم الماضي الذي بلغ 196 ألف قنطار، حسبما علم الثلاثاء من مديرية المصالح الفلاحية بالولاية.
وأوضحت رئيسة مصلحة الإنتاج والدعم الفلاحي، فتيحة بقدة، في تصريح لوكالة الأنباء، أن هذه الكمية المجمعة على مستوى مراكز التخزين التابعة لتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالولاية، تم إنتاجها على مساحة إجمالية مزروعة بالحبوب تجاوزت 45 ألف هكتار.

تيسمسيلت.. جمع أزيد من 516 ألف قنطار من الحبوب

وأرجعت ذات المسؤولة الارتفاع المسجل في إنتاج الحبوب إلى التساقطات المطرية الهامة التي شهدتها المنطقة، لاسيما خلال الفترة التي ساهمت في تحسين مردودية المحاصيل، بالنظر إلى الطابع الفلاحي للولاية، وخصوصا في مجال زراعة الحبوب.
وجاء القمح الصلب في مقدمة المحاصيل المجمعة بكمية بلغت 413 ألف قنطار، يليه الشعير بأكثر من 94.491 ألف قنطار، ثم القمح اللين بـ8.333 قنطارا، في حين بلغت كمية الخرطال قرابة 500 قنطار، وفق ذات المتحدثة.
وأبرزت بقدة أن عملية الحصاد والدرس جرت في ظروف تنظيمية وميدانية ملائمة، بفضل تجنيد مختلف الوسائل والإمكانيات وتضافر جهود المصالح والهيئات المعنية، لاسيما الفلاحين ومهنيي القطاع عبر الولاية.

دخول ستة مراكز جوارية لتخزين الحبوب حيز الخدمة

وفي سياق تعزيز قدرات تخزين المحاصيل، تدعمت الولاية خلال السنة الجارية بدخول ستة مراكز جوارية لتخزين الحبوب حيز الخدمة، بطاقة استيعاب تبلغ 50 ألف قنطار لكل مركز، وذلك من أصل سبعة مخازن استفادت منها الولاية.
وساهمت هذه المنشآت الجديدة في رفع قدرات التخزين وتحسين ظروف حفظ المحاصيل الزراعية وفق معايير تقنية حديثة وآمنة، فضلا عن تقريب مرافق التخزين من الفلاحين، حسب ذات المصدر.

المدية.. تحقيق رقم قياسي في جمع الحبوب فاق مليون و300 ألف قنطار

بدورها، حققت ولاية المدية خلال حملة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي الجاري 2026/2025، إنتاجا قياسيا من الحبوب حيث فاقت الكمية المجمعة من مختلف أصناف القمح، مليون و300 ألف قنطار، حسبما علم من مصالح الولاية.
وأوضح المصدر أنه خلال اجتماع تنسيقي ترأسه الوالي، جيلالي دومي، خصص لتقييم حصيلة حملة الحصاد والدرس والوقوف على النتائج المحققة في مجال إنتاج وجمع الحبوب، أوضح مدير المصالح الفلاحية، محي الدين بلحيمر، أن الولاية حققت نتائج قياسية حيث بلغت الكمية المجمعة من أصناف القمح الصلب واللين والشعير، إلى غاية 16 أغسطس الجاري 1.378.4836ر59 قنطارا.
وأضاف المصدر أن العملية جرت في ظروف تنظيمية وميدانية ملائمة، وجندت لها مختلف الوسائل والإمكانيات، فضلا عن تضافر جهود المصالح والهيئات والمتدخلين، والانخراط الفعال للفلاحين ومهنيي القطاع في تحقيق هذه النتائج.
كما تتواصل حاليا الجهود لجمع وتخزين المنتوج المتبقي من المحصول والمقدر بـ 723.919ر82 قنطارا، حيث دعت مصالح الولاية الفلاحين إلى التقرب من تعاونية الحبوب والبقول الجافة للبرواقية أو من مراكز التجميع الـ12 الموضوعة تحت تصرفهم عبر مختلف بلديات الولاية، قصد تسهيل عملية تسليم المحاصيل والتكفل بانشغالاتهم.
للإشارة، فقد بلغت المساحة المزروعة بالحبوب خلال موسم الحرث والبذر 2026/2025، أكثر من 77 ألف هكتار، فيما وفرت تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية لتلبية احتياجات الحملة 94 ألف قنطار من البذور، مقابل 83 ألف قنطار خلال حملة الحرث والبذر للموسم السابق.

أكبر محصول حبوب للبلاد متوقع منذ سنة 2019

وفي السياق، تكشف أحدث معطيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو"، عن توقعات بأن يبلغ إنتاج الحبوب في الجزائر خلال عام 2026 نحو 5 ملايين طن، أي بزيادة تقارب 30 بالمائة مقارنة بمتوسط الإنتاج، وهو ما يجعله أكبر محصول حبوب للبلاد منذ سنة 2019.
ويأتي هذا الأداء في سياق تحسن ملحوظ في مردودية عدد من المحاصيل الحقلية، بالتزامن مع تكثيف الجهود الرامية إلى دعم الإنتاج الوطني وتعزيز الأمن الغذائي، لاسيما بالنسبة للحبوب التي تمثل إحدى أهم الشعب الاستراتيجية في الجزائر.

تحسن التساقطات المطرية وتوسّع السقي يدعمان الإنتاج
ويرتبط جزء مهم من التحسن المسجل في الإنتاج بعودة الظروف المناخية إلى مستويات أكثر ملاءمة في عدد من المناطق المنتجة، خاصة من حيث التساقطات المطرية، إلى جانب توسع الاعتماد على الري التكميلي والمساحات المسقية، بما يسمح بتقليل تأثير التقلبات المناخية خلال المراحل الحساسة لنمو المحاصيل.
كما ساهمت عملية تحديث وسائل العمل ورفع مستوى المكننة في تحسين ظروف الحملة، حيث تم تجنيد آلاف الحاصدات لإنجاح موسم الحصاد والدرس وتقليص الخسائر في الحقول.
وتشكل المكننة عاملاً مهماً في رفع كفاءة عمليات الحصاد، خصوصاً في المساحات الواسعة، من خلال تقليص مدة بقاء المحصول في الحقل وتحسين سرعة جمع الحبوب ونقلها إلى مراكز التجميع والتخزين.
ارتفاع في مردودية القمح والشعير
وتبرز مؤشرات المردودية كأحد أهم عناصر التحسن المسجل هذا الموسم، إذ تشير المعطيات المتداولة إلى ارتفاع المردودية التقديرية للقمح بنحو 17 بالمائة، فيما ارتفعت مردودية الشعير بنحو 55 بالمائة مقارنة بمتوسط السنوات الخمس الماضية
ويعكس هذا التحسن أهمية الجمع بين الظروف المناخية الملائمة واعتماد التقنيات الزراعية الحديثة، إلى جانب تحسين عمليات خدمة الأرض واختيار الأصناف الملائمة وتوفير المدخلات الزراعية في الوقت المناسب.
كما أن رفع مردودية الهكتار يمثل عاملاً أساسياً في زيادة الإنتاج الوطني دون الحاجة بالضرورة إلى توسيع المساحات المزروعة بنفس النسبة، وهو ما يجعل تحسين الإنتاجية أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية تطوير شعبة الحبوب.

الفلاحية
26أغسطس 2026 - 14:02

تسريع إنجاز الصوامع الاستراتيجية

البليدة: رفع قدرات التخزينية للحبوب والبقول الجافة

- **بقلم:مولود.م**

قام والي ولاية البليدة، جمال الدين حصحاص، أمس الأول، بزيارة ميدانية تفقدية شملت عدداً من المنشآت والهياكل التابعة لقطاع الفلاحة، وذلك في إطار المتابعة المستمرة للمشاريع والمنشآت الاستراتيجية المرتبطة بتعزيز قدرات تخزين الحبوب والبقول الجافة ودعم الأمن الغذائي.
واستهل الوالي خرجته ببلدية العفرون، حيث عاين مخزن البذور رقم 05 التابع للتعاونية الفلاحية للحبوب والبقول الجافة، والذي تقدر طاقته الاستيعابية بـ50 ألف قنطار، حيث اطلع على مدى جاهزيته وظروف تخزين البذور، ومدى توفر الشروط التقنية والتنظيمية الضرورية للحفاظ على جودتها، تحسباً للموسم الفلاحي المقبل، خاصة خلال فترة الحرث والبذر.
كما تفقد ببلدية العفرون مشروع إنجاز صوامع استراتيجية لتخزين الحبوب بطاقة استيعابية تقدر بمليون قنطار، حيث وقف على مدى تقدم الأشغال، قبل أن يسدي تعليمات لمؤسسات الإنجاز بضرورة تسريع وتيرة العمل واحترام الآجال التعاقدية المحددة.
وببلدية موزاية، عاين المسؤول التنفيذي للولاية مركزي التخزين الجواريين للحبوب والبقول الجافة، بطاقة إجمالية تقدر بـ100 ألف قنطار، بواقع 50 ألف قنطار لكل مركز، حيث تم الوقوف على مدى جاهزيتهما وقدرتهما على استقبال وتخزين المحاصيل في ظروف ملائمة.
وفي بلدية الشبلي، شملت الزيارة أربعة مراكز جوارية لتخزين الحبوب والبقول الجافة، بطاقة إجمالية تبلغ 200 ألف قنطار، بواقع 50 ألف قنطار لكل مركز، وذلك بهدف الوقوف على جاهزيتها ومدى مساهمتها في تقريب هياكل التخزين من المناطق المنتجة وتعزيز قدرات الولاية في هذا المجال.
أما ببلدية بني مراد، فقد عاين الوالي وحدة التخزين الجواري للحبوب والبقول الجافة رقم 26، التي تبلغ طاقتها الاستيعابية مليوناً و100 ألف قنطار، حيث اطلع على وضعية المنشأة ومدى جاهزيتها لاستقبال وتخزين المحاصيل الفلاحية.
كما شملت الجولة بلدية البليدة، أين تمت معاينة مخزن وصوامع التخزين الجوارية للحبوب والبقول الجافة رقم 03، بطاقة استيعابية تقدر بـ280 ألف قنطار، مع الوقوف على جاهزية المنشأة وظروف التخزين والإمكانات المتوفرة لاستقبال المحاصيل.
وتُظهر الطاقات الاستيعابية للمنشآت التي تمت معاينتها خلال هذه الزيارة، بما فيها المشروع الاستراتيجي الجاري إنجازه بالعفرون، قدرة تخزينية إجمالية تفوق 2.73 مليون قنطار، وهو ما يعكس أهمية هذه الهياكل في تدعيم منظومة تخزين الحبوب والبقول الجافة على مستوى الولاية.
وتندرج هذه العملية ضمن المتابعة الدورية والميدانية لمنشآت التخزين، بهدف رفع جاهزيتها وضمان الاستغلال الأمثل لها، بما يسمح بالمحافظة على المحاصيل الفلاحية، وتحسين ظروف التخزين، والمساهمة في استقرار تموين السوق وتعزيز الأمن الغذائي.
وجرت الزيارة بحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي بالنيابة، ورؤساء دوائر العفرون وموزاية وبوعينان وأولاد يعيش والبليدة، ومديرة المصالح الفلاحية، ومدير الحماية المدنية، ومدير التعاونية الفلاحية للحبوب والبقول الجافة بالبليدة، إلى جانب رؤساء بلديات العفرون والشبلي وبني مراد والبليدة.

الفلاحية
26أغسطس 2026 - 15:05

سوية وضعية العقار الزراعي يدفع بعجلة الإنتاج

مستثمرات منتجة.. الإمتياز الفلاحي وراء استصلاح آلاف الهكتارات

بقلم:رضوان.د

تشهد مختلف ولايات الوطن خلال السنوات الأخيرة حركية متنامية في القطاع الفلاحي، مدفوعة بجهود استصلاح الأراضي غير المستغلة، وتسوية وضعية العقار الفلاحي، وتشجيع المستثمرين والفلاحين على توسيع رقعة النشاط الزراعي، في مسار يندرج ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاج الوطني ودعم الأمن الغذائي.

وتبرز ولاية البويرة، على غرار العديد من ولايات الوطن، كنموذج ميداني يعكس هذا التحول، حيث تحولت مساحات كانت مهملة أو محدودة الإنتاج إلى مستثمرات وحقول وبساتين منتجة، بفضل استصلاح الأراضي وتوجيهها نحو زراعات متنوعة تشمل الحبوب والأشجار المثمرة والزيتون والكروم والتين والرمان.

ويعكس هذا الواقع الميداني توجهاً أوسع نحو إعادة إدماج العقار الفلاحي في الدورة الاقتصادية والإنتاجية، من خلال الجمع بين استغلال الإمكانات المتاحة، وتحسين المردودية، وتسوية الوضعيات القانونية للأراضي، وتوفير الظروف الملائمة أمام المستثمرين لمواصلة مشاريعهم وتوسيعها.

في عدد من المناطق الفلاحية بولاية البويرة، تتغير ملامح الأراضي تدريجياً، إذ بدأت المساحات التي كانت تغطيها الأحراش أو ظلت لسنوات محدودة الاستغلال تستعيد مكانتها ضمن الدورة الفلاحية، لتتحول إلى حقول للحبوب وبساتين للأشجار المثمرة ومزارع للزيتون والكروم وغيرها من الزراعات.

ويؤكد فلاحون ومستثمرون أن استصلاح الأرض وتهيئتها يمثلان المرحلة الأولى في مسار طويل نحو تحويل العقار إلى مشروع منتج، خاصة عندما تترافق العملية مع توفير المدخلات الضرورية والمرافقة التقنية والإدارية.

ويشير أحد الفلاحين إلى أن علاقته بالأرض تعود إلى سنوات طويلة، غير أن تحسن الظروف والإمكانات المتاحة سمح بتوسيع النشاط ورفع المساحات المستغلة، بعدما كانت بعض القطع لا تحقق سوى إنتاج محدود.

كما لم يقتصر استصلاح الأراضي على زراعة الحبوب، حيث اختار مستثمرون توجيه مساحات كانت تبدو في السابق أشبه بالغابات والأحراش نحو مشاريع غرس متنوعة، شملت الزيتون والكروم والتين والرمان، بما منح تلك الأراضي قيمة إنتاجية واقتصادية جديدة.

•الحبوب في صلب مساعي رفع الإنتاج الوطني

وتحتل شعبة الحبوب مكانة محورية في استراتيجية تطوير الإنتاج الفلاحي، بالنظر إلى أهميتها في توفير المنتجات الأساسية وتقليص فاتورة الاستيراد وتعزيز الأمن الغذائي.

وتقدم البويرة في هذا المجال مثالاً على النشاط الذي تعرفه المناطق المنتجة للحبوب، حيث أوضح عز الدين مقدم، رئيس الفرع الفلاحي بدائرة الأخضرية، أن الأراضي المستغلة تعرف نشاطاً متنوعاً يجمع بين زراعة الأشجار المثمرة وشعبة الحبوب.

وأكد أن منتجي الحبوب يستفيدون من مختلف التسهيلات والمزايا الموجهة لدعم النشاط، لاسيما ما تعلق بالمدخلات الفلاحية، وعلى رأسها الأسمدة والبذور المحسنة، بما يسمح بتحسين مردودية الهكتار والرفع من حجم الإنتاج.

وتبقى جودة المدخلات واحترام المسارات التقنية ومواعيد الزرع والتسميد والمتابعة المستمرة للمحاصيل من العوامل الأساسية التي تحدد مستوى المردودية، إلى جانب توسيع المساحات المستغلة وتحسين طرق العمل.

•تسوية العقار.. مفتاح لاستقرار الاستثمار

ولا يتوقف تطوير القطاع الفلاحي عند استصلاح الأرض وزراعتها، بل يرتبط كذلك بتوفير إطار قانوني وإداري مستقر يسمح للفلاح والمستثمر بالتخطيط لمشاريعه على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، تكشف عمليات تسوية العقار الفلاحي عبر مختلف ولايات الوطن عن توجه نحو معالجة الوضعيات العالقة، وتحرير العقود، وتمكين المستفيدين من أطر قانونية أكثر وضوحاً لممارسة نشاطهم واستثمار أراضيهم.

وفي ولاية البويرة، كشفت الوالي حورية عقون عن حصيلة هامة في هذا المجال، تمثلت في تحرير نحو 2700 عقد امتياز لفائدة حوالي 898 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية، على مساحة إجمالية تقارب 38 ألف هكتار.

كما شملت عمليات التسوية إشهار 497 عقد امتياز في إطار تعديل الوضعيات وإنهاء عدد من النزاعات والمشاكل التي كانت تعيق استغلال بعض الأراضي.

وتكتسي هذه العملية أهمية كبيرة بالنسبة للفلاحين والمستثمرين، باعتبار أن استقرار الوضعية القانونية للعقار يشكل عاملاً أساسياً في تشجيع الاستثمار، خاصة بالنسبة للمشاريع التي تتطلب سنوات من العمل والاستثمار قبل الوصول إلى مرحلة الإنتاج الكامل.
ويبرز تنوع الزراعات كأحد أهم مظاهر التحول الذي تعرفه الأراضي المستصلحة، سواء في البويرة أو في مناطق أخرى من الوطن.
فغرس الزيتون، على سبيل المثال، يمثل استثماراً طويل الأمد يمكن أن يوفر دخلاً مستداماً للفلاح، ويدعم في الوقت نفسه نشاطات تحويلية مرتبطة بإنتاج زيت الزيتون ومشتقاته.
كما تساهم زراعة التين والرمان والكروم ومختلف الأشجار المثمرة في تنويع الإنتاج وتوفير منتجات ذات قيمة غذائية واقتصادية، إلى جانب إمكانية تطوير سلاسل متكاملة للتحويل والتوضيب والتسويق.
ويمنح هذا التنوع المنتجين قدرة أكبر على مواجهة تقلبات الأسواق والظروف المناخية، كما يسمح باستغلال أفضل لخصوصيات كل منطقة وطبيعة تربتها ومناخها ومواردها المائية.

الفلاحية
26أغسطس 2026 - 14:06

لحفاظ على الجودة وتقليص الفاقد

الأغواط: يوم تحسيسي حول تخزين المنتجات الفلاحية

- **بقلم:موسى.م**

نظمت مديرية المصالح الفلاحية لولاية الأغواط يوما تحسيسيا وتوعويا حول تخزين المنتجات الفلاحية، لاسيما الحبوب، والبطاطا، والبصل الجاف، وذلك بهدف تعزيز معارف المتعاملين والمنتجين حول الطرق والتقنيات السليمة المعتمدة في حفظ هذه المنتجات، والحد من الخسائر التي قد تلحق بها خلال فترات التخزين.
وشكل هذا اللقاء فرصة للتأكيد على أهمية التحكم في مختلف مراحل التخزين، باعتبارها حلقة أساسية في سلسلة الإنتاج والتسويق، خاصة بالنسبة للمنتجات واسعة الاستهلاك والتي تتطلب ظروفا ملائمة للحفاظ على جودتها وقيمتها الغذائية والتجارية.
وتطرقت أشغال اليوم التحسيسي إلى جملة من النقاط التقنية المرتبطة بعمليات التخزين، من بينها ضرورة اختيار أماكن مناسبة ومهيأة، وضمان التهوية الجيدة والتحكم في درجات الحرارة والرطوبة، إلى جانب الحرص على نظافة مخازن المنتجات الفلاحية واتخاذ التدابير الوقائية لتفادي انتشار الأمراض والآفات التي يمكن أن تتسبب في تلف المحاصيل.
كما تم التركيز على خصوصيات تخزين الحبوب والبطاطا والبصل الجاف، باعتبار أن لكل منتوج متطلبات تقنية تختلف بحسب طبيعته ودرجة قابليته للتلف، حيث يساهم احترام شروط التخزين في إطالة مدة حفظ المنتجات والحفاظ على خصائصها، فضلا عن تقليص نسبة الفاقد بعد الحصاد.
ويكتسي تخزين الحبوب أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطه بضمان استمرارية التموين والمحافظة على المنتوج خلال الفترة الممتدة بين موسم الحصاد ومرحلة التسويق أو الاستعمال، في حين يتطلب تخزين البطاطا والبصل الجاف توفير ظروف مناسبة تحول دون الإنبات أو التعفن أو فقدان الجودة.
كما شكل اللقاء مناسبة لتقديم الإرشادات للفلاحين والمتعاملين حول الممارسات التي ينبغي اعتمادها قبل إدخال المنتجات إلى المخازن، بدءا من فرز المحاصيل واستبعاد الحبات أو المنتجات المصابة والمتضررة، وصولا إلى متابعة حالتها بشكل دوري طوال فترة التخزين.
وتندرج هذه المبادرة ضمن جهود مديرية المصالح الفلاحية بالأغواط الرامية إلى مرافقة المنتجين وتعزيز الإرشاد الفلاحي، بما يسمح بتحسين طرق التعامل مع المحاصيل بعد جنيها وتقليص الخسائر، وتحقيق استفادة أكبر من الإنتاج الفلاحي.
ويعد تحسين قدرات التخزين أحد العوامل المهمة في دعم استقرار السوق، إذ يسمح بالحفاظ على المنتجات خلال الفترات المناسبة وطرحها تدريجيا حسب حاجيات السوق، بما يساهم في الحد من التلف وضمان تثمين أفضل للإنتاج المحلي.
كما يبرز هذا النوع من اللقاءات أهمية التنسيق بين المصالح الفلاحية والمنتجين والمتعاملين في مجال التخزين، من أجل نشر الممارسات الجيدة وتعزيز الوعي بأهمية مرحلة ما بعد الحصاد، باعتبارها جزءا أساسيا من تطوير القطاع الفلاحي ورفع مردوديته الاقتصادية.

الفلاحية
26أغسطس 2026 - 13:43

لتعزيز جودة الإنتاج ورفع المردودية

غليزان: متابعة ميدانية لمنتجي الحليب

بقلم:موسى.م

نظمت مصالح مديرية المصالح الفلاحية بولاية غليزان، أمس الأول، خرجة ميدانية لمتابعة نشاط منتجي الحليب والوقوف على ظروف تربية الأبقار الحلوب ومستوى الإنتاج، وذلك عبر عدد من المستثمرات الفلاحية ببلديات جديوية وحمري وحمادنة.

وتأتي هذه العملية في إطار البرنامج الدوري للمفتشية البيطرية والمصالح الفلاحية الرامي إلى تعزيز المتابعة الميدانية لشعبة الحليب، ومرافقة المربين والمنتجين، إلى جانب الوقوف على مدى احترام الشروط الصحية والتقنية المعمول بها في مجال تربية الأبقار الحلوب وإنتاج وجمع الحليب.

وقد أشرفت على هذه الخرجة رئيسة خلية الحليب، رفقة رئيس القسم الفرعي الفلاحي والطبيب البيطري بجديوية، وبحضور عدد من مربي الأبقار الحلوب، حيث شملت الزيارة عدداً من المستثمرات الفلاحية الناشطة في مجال إنتاج الحليب.

وخلال هذه الزيارات، عاينت المصالح المختصة ظروف تربية الأبقار الحلوب، ومستوى التكفل بالقطيع، إلى جانب طرق التغذية والرعاية الصحية والظروف المحيطة بعملية إنتاج الحليب، مع متابعة مدى الالتزام بالقواعد والشروط المتعلقة بالإنتاج والجمع.

كما شكلت الخرجة فرصة للاستماع إلى انشغالات المربين والتعرف على مختلف الصعوبات التي تواجههم في الميدان، فضلاً عن تقديم توجيهات وإرشادات تقنية من شأنها مساعدتهم على تحسين أساليب تربية الأبقار الحلوب، والرفع من مردودية القطيع، وتحسين نوعية الحليب المنتج.

وشملت التوجيهات المقدمة جوانب مرتبطة بالتغذية المتوازنة للأبقار، والمتابعة الصحية المنتظمة للقطيع، وتحسين ظروف التربية والإيواء، إلى جانب التأكيد على أهمية احترام شروط النظافة والسلامة خلال مختلف مراحل إنتاج وجمع الحليب.

وتولي المصالح الفلاحية أهمية خاصة للمتابعة الميدانية لشعبة الحليب، باعتبارها من الشعب الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مادة الحليب ومشتقاته، حيث تساهم مثل هذه الخرجات في تعزيز التواصل المباشر مع المربين ومرافقتهم تقنياً، فضلاً عن رصد النقائص والصعوبات واقتراح الحلول المناسبة لها.

وتندرج هذه العملية كذلك ضمن جهود السلطات الفلاحية الرامية إلى تطوير الإنتاج المحلي، وتحسين أداء المستثمرات المنتجة للحليب، وتشجيع المربين على اعتماد الممارسات الحديثة في تربية الأبقار وإدارة القطيع، بما يسمح بتحسين الإنتاج كماً ونوعاً.

وأكدت المتابعة الميدانية أهمية مواصلة مرافقة المنتجين والوقوف عن قرب على واقع شعبة الحليب، لاسيما في ظل الحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتثبيت أسس شعبة قادرة على الاستجابة للطلب ودعم الأمن الغذائي.

ومن المنتظر أن تساهم هذه المتابعة الدورية في تحسين ظروف الإنتاج، ورفع مستوى التأطير التقني للمربين، وتعزيز جودة الحليب المنتج محلياً، بما يخدم تطوير شعبة الحليب بولاية غليزان ويدعم مكانتها ضمن المنظومة الفلاحية الوطنية.